

التنسيق ما بين وزراء الاقتصاد للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لإجراءاتها من أجل مساندة الاقتصاد الأوروبي في أزمة كورونا

يتشاور اليوم مجلس وزراء الاقتصاد الأوروبيين من خلال مؤتمر فيديو حول إجراءات ضرورية من أجل استتباب الاستقرار الاقتصادي على خلفية أزمة كورونا حيث تعاني منها خاصة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وعددها ٢٥ مليون والتي تشكل ٩٩٪ من مجموع الشركات في الاتحاد الأوروبي.

ولقد قدم وزير الاقتصاد الألماني بيتر ألتماير في الأسبوع الماضي مع وزير المالية الألماني أولف شولتس حزمة إجراءات بمقدار مليارات اليوروهات من أجل مكافحة العواقب الاقتصادية الناتجة عن فيروس كورونا. وتعتمد الحزمة على أربعة أركان: المزيد من المرونة لتطبيق نظام المساعدات للتعويض عن الدخل المفقود نتيجة تقليص أوقات العمل و مساعدات ضريبية للحفاظ على السيولة ودرع واق للمشاريع والشركات بمقدار مليارات اليوروهات وكذلك تعزيز التماسك الأوروبي.

وقال الوزير ألتماير: "إننا نواجه وضعاً غير معهوداً بشكل تحد علينا. وقد بدأنا بتطبيق الإجراءات الأولى من أجل دعم الشركات والعاملين فيها. والآن أصبح من الحاسم أن نتصرف على الصعيد الأوروبي أيضاً بشكل منسق وبعزم. إنني أتبادل حول ذلك مع الوزراء المسؤولين عن القدرة التنافسية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بمشاركة المفوضية الأوروبية."

وتجري الحكومة الألمانية الاتحادية مع المفوضية الأوروبية وحكومات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تبادلاً مستمراً من أجل تنسيق الإجراءات. ومن المفترض أن تتوفر من خلال المبادرة الاستثمارية من أجل التغلب على أزمة كورونا التي طرحتها المفوضية الأوروبية يوم الجمعة الماضي مبلغ ٣٧ مليار يورو إجمالاً. ويستكمل ذلك من خلال حزمة إجراءات خاصة ببنك الاستثمار الأوروبي التي ستقوم بتفعيل تمويلات تصل إلى ٤٠ مليار يورو. إضافة إلى ذلك فقد أعلنت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمفوضية الأوروبية أنها ستأخذ كافة الإجراءات الضرورية من أجل مجابهة التحديات الراهنة والعواقب الاقتصادية الناتجة عن فيروس كورونا.

وترحب وزارة الاقتصاد الألمانية الاتحادية بهذه المبادرات وتدافع في هذا الصدد خاصة عن تأمين سيولة الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم وعن قواعد مرنة للحصول على مساعدات حكومية من أجل ضمان السيولة للشركات.

ولقد دعت الرئاسة الكرواتية للمجلس الأوروبي إلى عقد مؤتمر الفيديو هذا بشكل عاجل بعد أن تم تأجيل الاجتماع غير الرسمي للوزراء والمسؤولين عن القدرة التنافسية الذي كان من مزمع عقده في العاصمة الكرواتية زغرب في ال ١٩ وال ٢٠ من مارس ٢٠٢٠ بسبب وباء كورونا.